الموقف الأوّل: هو الأكثر انتشارا بين المحدثين لأنّ الّذي قال به هو إبراهيم مصطفى صاحب أوّل مقاربة نقديّة شاملة للتراث النحوي. وقد بنى كتابه على القول بأن تضييق القدامى لموضوع علم النحو وقصره على العناية بالإعراب أدّى بهم إلى إغفال دراسة الجملة وبذلك استهل "إحياء النحو":

«حدّ النحو كما رسمه النحاة.

يقول النّحاة في تحديد علم النحو إنّه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصّة من خواصه وهي الإعراب والبناء. ثمّ لا يعنون كثيرا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه وإنّما يجعلون همّهم بيان أسبابه وعلله. فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب. وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي له أن يتناوله. فإنّ النحو كما نرى وكما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة مع الجمل حتّى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها.» [1]

وقد حاول إبراهيم مصطفى إثر ذلك أن يبيّن خطأ هذا التعريف الّذي يماهي بين النحو والإعراب بإثبات استحالة اعتماده لوصف ألسنة بشريّة أخرى غير العربيّة عن طريق حجتين متضامنتين:

- الحجة الأولى: لما كان الإعراب يتناول أواخر الكلم إذن فهو بحث في الكلم المفردة لا في الكلمات المركبة. ومن الثابت أن للكلمات مفردة معنى يختلف عن معناها الّذي يحصل لها بالتركيب بدليل أنّه لو عرضت عليك جملة من لغة لاتعرفها وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافيا في فهمك معنى الجملة وإحاطتك بمدلولها حتّى تعرف نظام هذه اللّغة في تأليف كلماتها وبناء جملها وذلك هو نحوها [2].

- الحجة الثانية: مفادها أن كثيرا من اللّغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها ولها مع ذلك نحو وقواعد [3].

---

1 إحياء النحو ص 1

2 المرجع السابق ص 2

3 المرجع السابق ص 2